

(٤)

للهيئة المشرفة على الشركة إجراءات التصدي على صفة الجمعية المنعقدة في ١٨/٥/١٩٧٥
وعبلاً من استجابة الهيئة لهذه الطلبات، وإذا برأى تصديقها الممثل منه منضماً
دعوة الجمعية العامة العادية للشركة للائتمقاد في ١٦/٥/١٩٧٦، منضماً انتخاب مجلس
إدارة جديد للشركة، وعلم وجود مجلس الإدارة المنقوب بجمعية ١٩/٥/١٩٧٥
ونفقت المظلة على قرار دعوة الجمعية الجديد في ١٦/٥/١٩٧٦، مخالفة للواقع والقانون
على النحو المفصل بتقرير النظم، الذي أفتتته المظلة بطلابارحسالة البيان
وتدور نظر المظلة بحسب

النظم رقم ٢٨ المؤرخ في ١٤/٤/٧٦

أقيم هذا النظم بتقرير أوسع الأمانة الفنية للجنة في التاريخ المذكور وطلبت المظلة
التدخل انضمامياً إلى جانب الهيئة في موقفها بدعوة الجمعية العامة العادية للشركة
للائتمقاد في ١٦/٥/٧٦

وتدور نظر المظلة بحسب ٢٢/٤/٧٦ حيث قدم الحاضرون الهيئة للنظم
منها مذكرة ببيانها اذ تطلب التقرير برفض النظم
وبالجماعة ذاتها قررت اللجنة إصدار قرارها في النظم بحسب ١٤/٥/٧٦
وبتاريخ ١٦/٥/٧٦ تفتت الهيئة بطلب لإعادة النقل للرافعة وأرقت بطلابارح
صورة من حكم محكمة القضاء الإداري بحسب الدولة في الدعوى رقم ٨٥٧ لسنة
٨١ ق بجلسة ١٩/٥/٧٦، المقامة من المحلل القانوني للشركة المصرية للخدمات
السياسية والقاهرة بوقف تنفيذ قرار دعوة الجمعية العامة العادية للشركة للائتمقاد
في ١٦/٥/٧٦ مع ما يترتب على ذلك من آثاره كما تم أو على وكيل الشركة المظلة
في النظم الأول مذكرة أرفقها بصورة من الحكم المذكور
وبجلسة ١٦/٥/٧٦ قررت المحكمة من أجل النظر بالقرار لجلسة اليوم، وبقرار
إعادة النقل للرافعة ثم أصدرت قرارها في النظم آخر الجلسة

الجنة

بعد مطالعة التدرام، وسماع الايضاحات، والمداولة القانونية
وحيث إنه الشركة المظلة تطلب التقرير بالفاروقا الهيئة بدعوة الجمعية العامة
العادية للشركة للائتمقاد في ١٦/٥/٧٦ مع ما يترتب على ذلك من آثاره
وحيث إن الهيئة المظلة في النظم رقم ٣٨ تطلب التقرير بقبول تدخلها انضمامياً
إلى جانب الهيئة للتقرير برفض النظم الأول (رقم ١٩) موضوعاً
وحيث أنه ثبت من الحكم الصادر في الدعوى رقم ٨٥٧ لسنة ٨١ ق
بجلسة ١٩/٥/٧٦، أن الشركة المظلة في النظم المذكور أفتتت هذه



(٤)

الدعوى أمام محكمة القضاء الإداري بجلوس الدولة مطالبة الحكم: بقبول دعواها
 كالأداء وبوقف تنفيذ قرار دعوة الجمعية العامة العادية للشركة للدفع في
 ١٦/٥/٢٠١٦ م وفي الموضوع: بإلغاء القرار المنكوب مع ما يترتب عليه ذلك من آثار
 بحيث أجابت المحكمة الشركة المتظلمة في التظلم رقم لا ٣ إلى طلبها بوقف
 تنفيذ القرار وتم قامت الشركة والهيئة بتنفيذ مقتضى هذا الحكم فأوقفت
 إجراءات عقد الجمعية في التاريخ المنكوب.
 وحيث انقضى الوقت المحدد لعقد الجمعية دون انعقادها فعلاً ومن ثم فقد
 زالت كل مصلحة للشصوم في هذا التظلم في الاستمرار في طلب تنفيذ قرار دعوة
 الجمعية للدفع، كما زالت كل مصلحة في كل تظلم يسبقه إيقاف تنفيذ
 القرار بما لا يتعارض مع مقتضى التفسير بعدم قبول التظلمين المعروضين لزوال
 المصلحة.

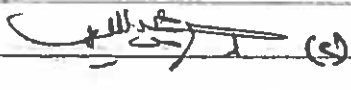
قائمة الأسباب

قررت اللجنة: عدم قبول التظلمين

أعضاء اللجنة



(أ)  (ب) 

(ج)  (د) 